المجلد الحادي عشر – العدد السادس والأربعون
مجلة علمية فصلية محكمة
جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية
السنة الثانية عشرة إصدار ربيع الثاني

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (1235) سنة 2009م

ISSN (Print): 2071-6028
ISSN (Online): 2706-8722

rawpixel

المحتويات

ت	البحث	الباحث	بحث في	الصفحة
١	الحقيقة القرآنية في تكاليف الأعمال وجزائها وتسهيلها على النفوس	الأستاذ المساعد الدكتور محمود عقيل معروف	تفسير	١ـ٥٦
٢	مرويات قيس بن أبي حازم البجلي عن العشرة المبشرة بالجنة عدا الخلفاء الراشدين جمعاً وتخريجاً	الأستاذ المساعد الدكتور ثامر عبد الله داود	حديث	٥٧ـ٩٦
٣	مرويات شعبة بن الحجاج التي أعلها النسائي بالمخالفة في كتابه عمل اليوم والليلة دراسة نقدية	السيد خالد إحسان سعيد الأستاذ المساعد الدكتور عبد الستار إبراهيم صالح	حديث	٩٧ـ١٤٤
٤	اختصار الحديث عند الإمام الترمذي في كتابه الشمائل	المدرس الدكتور علي إبراهيم نعمي	حديث	١٤٥ـ١٧٢
٥	مناهج العلماء في طريقة تصنيف كتب العلل	المدرس الدكتور علاء كامل عبد الرزاق	حديث	١٧٣ـ٢٢٦
٦	استدلال الأصوليين بحديث: (وقعت على امرأتي وأنا صائم...) جمعا ودراسة	الأستاذ المشارك الدكتور سلطان بن حمود العمري	أصول فقه	٢٢٧ـ٢٦٠
٧	الفروق الأصولية التي نص عليها الإمام القرافي في كتابه الذخيرة جمعا وتوثيقا	المدرس الدكتور محمد حامد عطيوي	أصول فقه	٢٦١ـ٢٨٢
٨	المسائل التي اختلف فيها القول عند الإمام الرازي بين كتابي المحصول والمعالم جمعاً وتوثيقا	المدرس الدكتور بلال حسين علي	أصول فقه	٢٨٣ـ٣١٤
٩	مقاصد التوحيد وعلاقتها بالحكم الشرعي الأصولي أركان الحكم أنموذجا	الباحث علي محمد الصغير أحمد المدرس الدكتور أمين أحمد عبدالله قاسم النهاري المدرس الدكتور رشدي بن رملي	أصول فقه	٣١٥ـ٣٥٦

ت	البحث	الباحث	بحث في	الصفحة
١٠	الرقابة على أعمال الإدارة وأنواعها في الإسلام مع التطبيق في النظام السعودي	الأستاذ الدكتور ناصر بن محمد بن مشـري الغامدي	فقه	٣٥٧ـ٤٠٨
١١	السنة في القلنسوة للشيخ محمد بن حمزة الآيدني الكوز لحصاري المتوفى سنة: (١١٢١هـ) دراسة وتحقيق	الأستاذ المساعد الدكتور عبدالله داود خلف	فقه	٤٠٩ـ٤٤٤
١٢	قاعدة السلطان ولي من لا ولي له دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية	الأستاذ المشارك الدكتور عبد المجيد بن محمد السبيل	فقه	٤٤٥ـ٤٨٢
١٣	موجبات الاحتياط في تكفير المسلم	الأستاذ المشارك الدكتور سلطان بن عبد الرحمن العميري	عقيدة	٤٨٣ـ٥١٠
١٤	الموقف الاستشراقي المنصف من الأثر الإسلامي في رواد حركات الإصلاح النصرانية دراسة تحليلية	الأستاذ الدكتور محمد بن سعـد السرحاني	فكر	٥١١ـ٥٦٠
١٥	أوصاف الراسخين في العلم وأثرها في حفظ الأمن الفكري	الأستاذ الدكتور مشعل بن غنيم المطيري	فكر	٥٦١ـ٦٠٦

مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية
العدد ٤٦
ISSN (Print): 2071-6028
ISSN (Online): 2706-8722
السنة العاشرة المجلد العاشر

اختصار الحديث
عند الإمام الترمذي
في كتابه
الشمائل

المدرس الدكتور
علي إبراهيم نعمي النعيمي

alnimaali85@yahoo.com

ديوان الوقف السني
محافظة نينوى

بحث في حديث

البحث رقم ٤

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

ملخص باللغة العربية

م. د. علي إبراهيم نعمي النعيمي

يدور البحث على بيان جانب من جوانب الصنعة الحديثية عند الترمذي وهو اختصار الحديث في كتابه الشمائل؛ ليقف على الأسباب التي دعت الإمام إلى الاختصار، ويبيّن المواطن والأماكن التي وقع فيها الاختصار، وقد توصل الباحث إلى أنّ الترمذي يستعمل الاختصار في المتن والإسناد معاً، وتتنوّع طرقه في ذلك، فتارة من خلال التحويل بين الأسانيد، وتارة بالعطف بين الشيوخ، وتارة بحذف جزء من المتن، وتارة بحذف المتن كاملاً، وتارة يشير إلى الاختصار وأخرى لا يشير، وأغراضه في ذلك كثيرة، منها الاقتصار على الجزء الذي ينطبق على التبويب، ومنها الفرار من التكرار، ومنها شهرة المتون أو الأسانيد، ومنها عدم وجود فائدة إضافية من المتن المذكور سلفاً، وقد استعمل الإمام الاختصارَ في ثلاثين باباً من أبواب الكتاب.

الكلمات المفتاحية: اختصار الحديث ، الإمام الترمذي ، كتاب الشمائل

ABRIDGEMENT HADITH TO IMAM AL-TIRMITHI IN HIS BOOK ALSHAMAYIL

Dr. Ali E. Neami

Summary

The research deals with an aspect of Hadith construction by Al-Tirmithi which is Hadith abridgement in his book "Al-Shamail", looking at the reasons which caused the Imam to abridge the Hadith, and highlight the places where the abridgement occurred. The researcher concluded that Al-Tirmithi uses abridgement in both the Text (Mitn) and the Attribution (Isnad) of Hadith in different ways; sometimes by switching the Attribution, sometimes by adding the word "and" between the Sheiks (the narrators of Hadith), sometimes by eliminating part of the Text, and sometimes by eliminating the text entirely. Sometimes the abridgement is referred to while other times it is not, and there are many reasons for that. One reason is to refer to only the parts that are relevant to the section topic, another reason is to escape repetition, another reason is due to how well known the Text and Attribution of the Hadith is, and another reason would be the lack of benefit of a Text previously mentioned. The Imam used abridgement in thirty sections of the book.

Keywords: construction, Al-Tirmithi, Al-Shamail

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد:

فيُعد كتاب الشمائل المحمدية من أبرز الكتب الجامعة لأوصاف النبيﷺ وأخلاقه وسماته، وقد تلقاه العلماء بالقبول والعناية، فاختصره بعضهم، وشرحه آخرون، حتى بلغ عدد شروحه ما يربو على مائة وخمسين شرحا، وكان مؤلفه الترمذيُ متضلعاً بالصنعة الحديثية وهو وإنْ لم يقصد من الكتاب إبرازها إلا أنّ أثرها كان بيّناً في الكتاب، فعقدت العزم على بيان جانبٍ منها فجاء هذا البحث بعنوان: (اختصار الحديث عند الإمام الترمذي في كتابه الشمائل) ؛ ليكشف عن مكانة الإمام وتفننه في استيعاب كثير من الطرق والأسانيد للحديث الواحد باختصار غير مخل.

أسباب اختيار الموضوع

١- الكشف عن مكانة الترمذي في الصناعة الحديثية.

٢- تقديم دراسة منهجية عن كتاب الشمائل.

مشكلة البحث

جاء البحث ليجيب عن التساؤلات الآتية:

هل الترمذي ممن يرون جواز اختصار الحديث؟

هل للترمذي منهج مطرد في اختصار الحديث؟

هل اقتصر الترمذي على اختصار المتون أم تعداها إلى الأسانيد؟

منهج البحث

اعتمدت في كتابة هذا البحث على المنهج الاستقرائي الاستنباطي.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

الدراسات السابقة

يوجد بحث منشور في جامعة مصراته الليبية بعنوان (صنعة المتن عند الإمام الترمذي في كتابه الشمائل) للدكتور حافظ القليب، وقد تناول الدكتور جانب الاختصار في مساحة صغيرة، واقتصره على ما يتعلق بالمتن، ولم أقف على غيره من الدراسات.

خطة البحث

مقدمة: ذكرت فيها أسباب اختيار البحث ومشكلته ومنهجه وخطته.

المبحث الأوّل: تعريفات على طريق البحث:

المطلب الأول: تعريف الاختصار وأسبابه.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام الترمذي وكتابه الشمائل.

المبحث الثاني: اختصار الإسناد عند الترمذي:

المطلب الأول: التحويل بين الأسانيد.

المطلب الثاني: العطف بين الشيوخ.

المطلب الثالث: الاختصار بتعليق الأسانيد.

المبحث الثالث: اختصار المتن عند الترمذي.

المطلب الأول: حذف جزء من المتن والإشارة إليه.

المطلب الثاني: حذف المتن كاملاً والإشارة إليه.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

وبعد... فلا أزعم أنّ جهدي جاء خالياً من الأخطاء وقد بذلت فيه وسعي، فما أصبت فيه من توفيق الله وحده، وما أخطأت فيه فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله مما أخطأت فيه، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

المبحث الأوّل:

تعريفات على طريق البحث

المطلب الأول:

تعريف الاختصار وأسبابه

أولا: الاختصار لغة: مصدرٌ للفعل المزيد على الثلاثي بحرفين (اختصر)، ويطلق على التقليل من الألفاظ المستعملة في الجملة، وترك الزائد من الكلام، قال ابن سيده: (والاختصار حذف الفضول من كل شيء)[١]، وقال العسكري: (الاختصار هو إلقاؤك فضول الألفاظ من الكلام)[٢].

ثانياً: الاختصار اصطلاحاً: لم يعرّف علماء مصطلح الحديث المتقدمون (اختصار الحديث) لوضوح دلالته، وعدم خروجه –في الغالب– عن معناه اللغوي، وقد وجدت عند المتأخرين تعريفاتٍ وإشارات للاختصار منها قول السيوطي: (رواية بعض الحديث الواحد دون بعض)[٣].

وقول السيوطي هذا لا ينطبق بالكامل على الاختصار؛ لأنّ الاختصار قد يكون بحذف السند أو المتن كاملاً، وقد يكون بحذف جزءٍ منهما، ولعلّ من أوضح التعريفات للاختصار تعريف طاهر الجزائري حيث قال: (اختصار الحديث هو حذف بعضه، والاقتصار في الرواية على بعضه)[٤].

وهذا التعريف ليس جامعاً مانعاً؛ لأنّ استعمالات المحدّثين للاختصار لا تقتصر على حذف بعض المتن، بل قد يطلقونه بمعانٍ أخرى، قال البقاعي: (الاختصار أعمُّ مِن التلخيصِ، فتارةً يكونُ اقتصاراً على بعضِ الأصلِ معَ استيفاءِ

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل ابن سيده، ٥٤/٥.

(٢) الفروق اللغوية، الحسن بن عبد الله العسكري، ٤٠/١.

(٣) تدريب الراوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ١١٣/١.

(٤) توجيه النظر إلى أصول الأثر طاهر بن صالح الجزائري، ٧٠٣/٢.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

المقاصدِ كالتلخيصِ، وتارةً مع حذفِ بعضِ المقاصدِ، وتارةً يكونُ موفياً بجميعِ الأصلِ مِنَ المقاصدِ، وغيرها بكلامٍ وجيزٍ، فإذا قالَ: اختصرتُ كانَ متردداً بينَ المعاني الثلاثِ)[١].

وهذا الذي ذكره البقاعي يتعلق بالمتن، وقد يستعمل المحدثون الاختصار في الإسناد أيضاً بحذف بعضه أو كلّه كما قدمنا وكما سنبيّن ذلك مفصلاً إن شاء الله.

ثالثاً: أسباب الاختصار: الأسباب التي تدعو المصنّف إلى اختصار متن الحديث أو سنده كثيرة، منها ما هو علمي، ومنها ما يعود للظروف الاجتماعية العامة التي يعيشها المصنّف، ولعلّ السبب الأبرز في النوع الثاني هو عدم تضخيم الكتاب؛ لأنّ العلماء المصنّفين –رحمهم الله– كانوا كثيراً ما يحملون كتبهم في أسفارهم ورحلاتهم العلمية مما يسبب لهم متاعب من كثرة الحمولة في أسفارهم تلك، بالإضافة إلى أنّ الدواة والأقلام لم تكن متوافرة بشكل كبير.

أمّا الأسباب العلمية فمن أبرزها: الاقتصار على موطن الشاهد من الحديث الذي له تعلّق بالتبويب، والابتعاد عن الإطالة والتكرار، وفي هذا يقول أبو داود السجستاني: (وربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرت لذلك)[٢].

ومن الأسباب العلمية أيضاً: الإشارة إلى فائدة مخصوصة، فلا يتنبّه القارئ إليها إذا سيق المتن والسند بتمامه، وكذلك حذف زيادة معلولة في المتن لا تصح، أو لشهرة المتن بين طلبة العلم –وبخاصة في الأحاديث التي اشتملت على قصص–، أو لأنّ المصنّف يشك ببعض ألفاظ الحديث فيحتاط لذلك ويرويه بالمعنى اختصاراً، أو لأنّ المصنّف ينشط تارة فيذكره تاماً، ويكسل تارة فيجيء به مختصراً –وبخاصة في الأحاديث المطوّلة–، وأسباب الاختصار كثيرة لا يتسع المقام لذكرها جميعاً، وقد أشرت إلى أهمها[٣].

---

(١) النكت الوفية على الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ٦٧/١.

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة، أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، ٢٤/١.

(٣) لزيادة الاطلاع ينظر: اختصار الحديث وأثره في الرواة والمرويات –دراسة وصفية–، سليمان بن عبد الله السعود، ٢٠٤/١–٢٢٠.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

المطلب الثاني:

التعريف بالإمام الترمذي وكتابه الشمائل

أولا: التعريف بالإمام الترمذي

اسمه ونسبه: هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي. أمّا السُلَمي فنسبة إلى بني سُليم من قبيلة عيلان، وأمّا الترمذي فنسبة إلى مدينة ترمذ الخراسانية القريبة من نهر جيحون الواقعة اليوم في جمهورية أوزبكستان(١).

ولادته ونشأته: ولد في ترمذ سنة (٢٠٩هـ) وقد بدت عليه أمارات حب العلم من صغره، ثمّ ابتدأ الرحلة في طلب العلم إلى المدن القريبة من ترمذ، فرحل إلى بخارى ومرو والري، ثمّ رحل إلى الحجاز والعراق وغيرها من البلدان وسمع شيوخها، وقد أُصيب بمرض في بعض رحلاته ففقد بصره في أواخر عمره.

شيوخه وتلاميذه: ومن أبرز شيوخه الذين سمع منهم: البخاري ومسلم وأبو داود وقتيبة بن سعيد ومحمد بن بشار وخلق كثير، وكان للترمذي تلاميذ كُثُر منهم: مكحول بن الفضل، وحمّاد بن شاكر، والهيثم بن كليب الشاشي، وأبو العباس المحبوبي وهو راوية كتابه (الجامع).

ثناء العلماء عليه: تواترت أقوال العلماء في الثناء العاطر على أبي عيسى؛ إذ عرفوا له فضله وعلمه وخُلُقه، ومن أبرز تلك الأقوال قول أبي يعلى الخليلي: (ثقة، متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلام في الجرح والتعديل... مشهور بالأمانة، والعلم)(٢). وقال ابن حبان: (كان ممن جمع وصنّف وحفظ وذاكر)(٣).

---

(١) تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد الذهبي، ٦١٧/٦. وينظر: المدخل إلى جامع الإمام الترمذي، الطاهر الأزهر خذيري، ١٧/١.

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، خليل بن عبد الله الخليلي، ٩٠٤/٣.

(٣) الثقات، ابن حبان، ١٥٣/٩.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

مؤلفاته: لم يكن الإمام مكثراً من التصنيف وقد وقفت على أسماء تسعة كتب له هي: (الجامع)، و(شمائل النبيﷺ)، و(العلل) و(الزهد)، و(أسماء الصحابة)، و(كتاب في الآثار الموقوفة)، و(التاريخ) و(الأسماء والكنى)، وله أيضاً (التفسير) كما في الخلاصة.

وفاته: اختُلف في وفاته على أقوال ولعلّ أصحها أنّه توفي بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة (٢٧٩هـ)[١].

ثانياً: التعريف بكتاب الشمائل

اسم الكتاب: الشمائل المحمدية وفي بعض النسخ (والخصائل المصطفوية)، وهذا هو الاسم المشهور، أمّا أصح ما سُمي به في النسخ الخطية المتقنة فهو (شمائل النبيﷺ).

موضوعه: أوصاف رسول اللهﷺ الخَلقية والخُلقية وبيان أحواله وعاداته في الجوانب الحسية والمعنوية كهيئة أكله وشربه ونومه وجلوسه واتكائه وسيفه ودرعه ولباسه وضحكه وبكائه وغير ذلك بصورة تصويرية تجعل القارئ كأنه يرى النبيﷺ بعينيه ويعيش معه.

مكانة الكتاب في بابه: يكاد يجمع العلماء على أنّ كتاب الشمائل أفضل مصنّف في هذا الباب، فضلاً عن كونه من أوائل ما صُنف بهذا الفن، وقد توالت أقوالهم مبينة المنزلة السامقة التي تبوأها هذا الكتاب.

من ذلك ما قاله المناوي: (فإن كتاب الشمائل لعلم الرواية وعلم الدراية للإمام الترمذي جعل الله قبره روضة عرفها أطيب من المسك الشذي، كتاب وحيد في بابه، فريد في ترتيبه واستيعابه، لم يأت له أحد بمماثل ولا بمشابه، سلك فيه منهاجاً بديعاً،

(١) وفيات الأعيان، أحمد بن محمد ابن خلكان، ٢٧٨/٤.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

ورصّعه بعيون الأخبار وفنون الآثار ترصيعاً؛ حتى عد ذلك الكتاب من المواهب وطار في المشارق والمغارب)[١].

وقال ملا علي القاري: (ومن أحسن ما صنف في شمائله وأخلاقهﷺ كتاب الترمذي المختصر الجامع في سيره على الوجه الأتم، بحيث إن مطالع هذا الكتاب كأنه يطالع طلعة ذلك الجناب. ويرى محاسنه الشريفة في كل باب)[٢].

عدد أبوابه وأحاديثه: بلغ عدد أبواب الكتاب (٥٦) باباً، وبلغ عدد الأحاديث (٣٩٨) حديثاً، ومنهم من ذهب إلى أكثر من ذلك فجعل العدد (٤١٥) حديثاً، وسبب الاختلاف يعود إلى الاختلاف في النسخ الخطية من جهة، وإلى عدّ المعلق والمكرر من جهة أخرى.

درجة أحاديثه: اشتمل الكتاب على الصحيح والحسن والضعيف، وأكثر ما فيه الصحيح فقد بلغ (٢٩٦) حديثاً بنسبة ٧٤.٤%، وبلغ عدد الأحاديث الحسنة (٣٥) حديثاً بنسبة ٨.٧%، أمّا الأحاديث الضعيفة فكانت (٦٧) حديثاً بنسبة ١٦.٩% مع ملاحظة أنّ الضعف فيها لا يتعلق بعدالة الرواة بل يقتصر على ضبطهم باستثناء بضعة أحاديث[٣].

(١) شرح كتاب الشمائل، عبد الرؤوف المناوي، ص٢.

(٢) جمع الوسائل في شرح الشمائل، ملا علي بن سلطان القاري ، ٢/١.

(٣) اعتمدت في هذه الاحصائية على أحكام المحقق أسامة الرحال على أحاديث الشمائل.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

المبحث الثاني:

اختصار الإسناد عند الترمذي

المطلب الأول:

التحويل بين الأسانيد

دأب كثيرٌ من المحدثين في عصر الرواية على استعمال التحويل بين الأسانيد، وذلك باستخدام حرف (ح)، ولكلٍ منهجه في وضع هذا الحرف في الإسناد، فهناك من يضعه عند مدار السند وهم الأكثر، وبعضهم يضع الحرف عند الصحابي، ومنهم من يضعه بعد اسم النبيﷺ، ولم يبيّن العلماء السابقون غرضهم من إيراد هذا الحرف في الإسناد؛ بيدَ أنّ كثيراً منهم أشاروا إلى أنّ المراد منه: التحويل بين الأسانيد لغرض الاختصار وفراراً من التكرار، قال ابن جماعة: (وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد (ح)، ولم يبين أمرها عمن تقدم)[١].

ولم يكن الترمذي في صنيعه بمنأى عن أصحاب الرواية، بل كان أحد المتفننين في التحويل بين الأسانيد، ونستطيع أن نقول: إنّ الاختصار هو المقصد الأساس من التحويل عند الترمذي والأمثلة التي سنوردها تشهد لذلك، وقبل ذلك نورد رصداً لظاهرة التحويل عند الإمام الترمذي:

١- بلغ عدد الأحاديث التي استعمل فيها الإمام التحويل بين الأسانيد: ثمانية[٢].

٢- بلغ عدد الأبواب التي استعمل فيها التحويل: سبعة من مجموع ستة وخمسين باباً، أي بنسبة ١٢.٥%.

---

(١) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم ابن جماعة، ٩٦/١.

(٢) الأحاديث ٥٠، ٨٤، ١١٤، ١٨٧، ٢٠١، ٢٦٥، ٢٦٩٩، ٢٧٢. الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، الترمذي.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

٣- كانت الأبواب التي استعمل فيها التحويل: ما جاء في كحل رسول اللهﷺ، ما جاء في نعل رسول اللهﷺ، ما جاء في عمامة النبيﷺ، ما جاء في صفة وضوء رسول اللهﷺ، ما جاء في فاكهة رسول اللهﷺ، وقد ورد له استعمالان في باب ما جاء في عبادة رسول اللهﷺ.

٤- استعمل حرف التحويل عند مدار الحديث فقط، ولم يضع حرف التحويل عند التابعي أو الصحابي أو النبيﷺ، أو بعد جزء من المتن.

٥- لم يحوّل الإمام بين أكثر من إسنادين في الحديث الواحد.

أمّا عن منهجه في استعمال التحويل فكان كالآتي:

١- عند ورود حديث بإسنادين عن شيخ واحد، ومثاله قول الترمذي: (حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن سلمة، (ح) وحدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا وكيع، عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر قال: دخل النبيﷺ مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداء)[١].

وهنا نلحظ أنّ غرض الترمذي الاختصار فحسب، فقد جمع بطريقة فنيّة بين إسنادين التقيا عند حمّاد بن سلمة، والراويان عنه وكيع وعبد الرحمن بن مهدي ثقة، ولم يقع لأحد الإسنادين على الآخر علوٌ.

٢- عند وجود علو ونزول. قال الترمذي: (حدثنا قتيبة، عن مالك، (ح) وحدثنا إسحاق بن موسى قال: حدثنا معن قال: حدثنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن النبيﷺ قال: إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين، وإذا نزع فليبدأ بالشمال، فلتكن اليمين أولهما تنعل وآخرهما تنزع)[٢].

(١) الشمائل، الترمذي رقم ١١٤، ١/١٠٥.

(٢) الشمائل، الترمذي رقم ٨٤، ١/٨٦.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

فهذه الرواية وصل بها الترمذي إلى مالك براوٍ واحد من طريق قتيبة، ووصل براويين من طريق إسحاق بن موسى، فكان غرضه بالإضافة إلى الاختصار بيان العلو والنزول.

٣- عند تعدد الأسانيد وذكر المتن بعد الإسناد الأول فحسب. وقد جاء التحويل في هذا الأسلوب في موطن واحد فقط. قال الترمذي: (حدثنا إسحاق بن موسى قال: حدثنا معن قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة: أن رسول اللهﷺ كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة ، فإذا فرغ منها اضطجع على شقه الأيمن.

حدثنا ابن أبي عمر قال : حدثنا معن، عن مالك، عن ابن شهاب، نحوه (ح) وحدثنا قتيبة، عن مالك، عن ابن شهاب، نحوه)[1].

هذا هو الموطن الوحيد الذي ذكر فيه الحديث بمتنه وإسناده كاملاً، ثم اقتصر على ذكر الأسانيد دون متونها، ويظهر جلياً أنّه اختصر ثلاثة أسانيد بمتن واحد، فقد سمع الحديث من إسحاق بن موسى، وابن أبي عمر، وقتيبة، واقتصر على ذكر متن إسحاق بن موسى، واكتفى بالإشارة إلى متون ابن أبي عمر وقتيبة، مستعيناً بالتحويل على ذلك.

المطلب الثاني:

العطف بين الشيوخ

من ملامح منهج الإمام في إيراد الأسانيد: العطف بين الشيوخ، وصورته أن يروي الحديثَ الواحدَ عن شيخين فأكثر من شيوخه، في إسناد واحد، إمّا أن يتابعَ أحدهما الآخر متابعة تامة في لفظه، وإمّا أن يدمج بين ألفاظ شيوخه، ويزيد ما عند هذا الشيخ على ما عند ذاك، فيكون مجموع الحديث عن مجموع الرواة، وهو ما يُسمى

(١) الشمائل، الترمذي رقم ٢٧١، ١/٢٢٩-٢٣٠.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

بالتلفيق[١]، ويكون بذلك المحدّث قد جمع بين روايتين أو أكثر في إسناد واحد، والاختصار –في الغالب– يكون هو الهدف المرجو من هذا الصنيع.

والعطف بين الشيوخ مختلف فيه من حيث القبول والرد، فمن قبله اشترط في الراوي الحفظ والإتقان وضبط الألفاظ، ومَنْ منعه عدّه مظنّة ضعف الراوي وعدم ضبطه لألفاظ شيخه، قال أبو يعلى الخليلي: (ذاكرت يوما بعض الحفاظ فقلت البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة، فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس فيقول: حدثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد؛ فيقول: حدثنا مالك، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، والأوزاعي بأحاديث ويجمع بين جماعة غيرهم فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له)[٢].

وقبل الشروع ببيان منهج الترمذي نورد رصداً لظاهرة العطف بين الشيوخ:

١– بلغ عدد الأحاديث التي عطف فيها بين الشيوخ تسعة وعشرين موضعاً من كتابه.

٢– عطف بين شيخين في ثمانية عشر موضعاً[٣]، وعطف بين ثلاثة شيوخ فأكثر في أحد عشر موضعاً[٤]، وهو تارة يذكر الرواة الذين عطف بينهم، وتارة يذكر بعضهم ويبهم الآخرين.

٣– بلغ عدد الأبواب التي ورد فيها العطف: واحداً وعشرين باباً، أي بنسبة ٣٧% من مجموع أبواب الشمائل.

---

(١) ينظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين السخاوي ، ٣٠٧/٢.

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث الخليلي، ٤١٧/١–٤١٨.

(٣) تنظر الأحاديث: ١٤، ٣٨، ٩٥، ١١٦، ١٤٣، ١٥١، ١٩٤، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢١، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦١، ٣٤٦، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٨، ٤٠٧.

(٤) تنظر الأحاديث: ١٩، ٨٧، ١٢٤، ١٢٨، ١٦٣، ٢١٦، ٣٣٠، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٨٥، ٣٩١.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

٤- أكثر الرواة الذين عطف بينهم: قتيبة بن سعيد، ومحمد بن بشار، وعلي بن حجر.

وغالبا ما نجد الترمذي يعطف بين شيخين في الرواية عند تساوي رتبتيهما واتفاقهما في اللفظ، كما هو الحال عند الإمام مسلم، ومن الأمثلة على ذلك: (حدثنا إسحاق بن منصور، ويحيى بن موسى، قالا: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن ثابت، عن أنس قال: ما عددت في رأس رسول اللهﷺ ولحيته إلا أربع عشرة شعرة بيضاء)[١].

وإذا تأملنا في الحديث وجدنا أنّ رتبة كلٍ من إسحاق بن منصور ويحيى بن موسى واحدة حيث يُعدّان من الثقات الذين اتفق النقّاد على توثيقهم، فيظهر جلياً أنّ الاختصار هو المقصد من العطف بين الشيخين.

وقد يعطف قليلاً بين أكثر من ثقة مع من هو دونهم؛ للإشارة بالإضافة إلى الاختصار إلى أنّ هذا الضعيف أو المقبول قد ضبط رواية شيخه أسوةً بأقرانه الثقات، ومن الأمثلة على ذلك: (حدثنا أحمد بن عبدة الضبي البصري، وعلي بن حجر، وأبو جعفر محمد بن الحسين وهو ابن أبي حليمة، والمعنى واحد، قالوا: حدثنا عيسى بن يونس، عن عمر بن عبد الله مولى غفرة قال: حدثني إبراهيم بن محمد من ولد علي بن أبي طالب قال: كان علي إذا وصف رسول اللهﷺ قال: لم يكن رسول الله بالطويل الممغط، ولا بالقصير المتردد...)[٢].

فعند النظر في هذا الحديث نجد أنّه اختصر ثلاثة أسانيد بمتن واحد، وعند النظر في مرتبة شيوخه الثلاثة الذين روى عنهم نجد أنّ أحمد بن عبدة، وعلي بن حجر

(١) الشمائل، الترمذي رقم ٣٨، ٥٦/١.

(٢) الشمائل، الترمذي رقم ٧، ٣٢/١.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

ثقتان، في حين نجد أنّ شيخه الثالث ابن أبي حليمة مقبول كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر[١]. وهنا تظهر أهمية ذكره للمتابعات بالإضافة إلى الاختصار.

وجميع الحالات التي عطف فيها الإمام كانت بين من يُحتج بحديثهم، ولم أقف على حالة عطف فيها بين ضعيفين.

ومن منهجه أيضاً في العطف إلى جانب الاختصار: بيان اختلاف ألفاظ الرواة مثال ذلك قوله: (حدثنا محمد بن سهل بن عسكر، وعبد الله بن عبد الرحمن، قالا: حدثنا يحيى بن حسان قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول اللهﷺ قال: نعم الإدام الخل. قال عبد الله بن عبد الرحمن، في حديثه: نعم الإدام أو الأدم الخل)[٢].

وهنا تبدو الإشارة واضحة في اختلاف الرواة، وأنّ عبد الله بن عبد الرحمن شكّ في روايته بخلاف محمد بن سهل، وفي هذا دليل على أنّ الإمام لا يلجأ إلى اختصار المتون إذا كان ثمة ما يدعو إلى البيان، بل يقتصر على اختصار الأسانيد عند الاختلاف كما هو الحال في هذا المثال.

ومن منهجه أيضاً في العطف روايته الحديث بالمعنى، وحمل رواية أحد شيخيه على الأخرى اختصاراً ومن الأمثلة على ذلك قوله: (حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري، وعلي بن حجر، والمعنى واحد، قالا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: كان رسول اللهﷺ يضع لحسان بن ثابت منبرا في المسجد يقوم عليه قائما يفاخر عن رسول اللهﷺ أو قال: ينافح عن رسول اللهﷺ ويقول ﷺ: إن الله يؤيد حسان بروح القدس ما ينافح أو يفاخر عن رسول اللهﷺ)[٣].

---

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٧٤/١.

(٢) الشمائل، الترمذي رقم ١٥١، ١٣١/١.

(٣) الشمائل، الترمذي رقم ٢٥٠، ٢٠٦/١.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

المراد من قوله (المعنى واحد) أي أنّ ألفاظهم مختلفة ومؤداها واحد كما بيّن ذلك المباركفوري في عدة مواضع[١]، وقد تتبعت في كتب الرواية هذا الحديث فلم أجده يُروى عن علي بن حجر إلا مقروناً بينه وبين الفزاري، ولفظهما (ما ينافح أو يفاخر)، أما رواية الفزاري مفرداً فجاء فيها (ما نافح أو فاخر)، وهذا الاختلاف البسيط في الألفاظ حمل الإمام على التنبيه عليه، وهذا من عظيم دقته رحمه الله.

ويلتحق بالعطف بين الشيوخ: الاختصار على الإبهام، ونعني بذلك قول الترمذي: حدثنا فلان (يسميه) وغير واحد، وقد استعملها الإمام في أحد عشر موضعاً، ولهذا النوع من الاختصار غرض مهم وهو دفع الغرابة والتنبيه إلى وجود المتابعات لتقوية الرواية.

المطلب الثالث:

الاختصار بتعليق الأسانيد

تقدّم أنّ الإمام أراد من كتابه أن يكون مختصراً؛ لذلك لم يُكثر من الطرق، ولم يسق الأحاديث الطوال بتمامها، ولمّا كان الترمذي صاحب صنعة حديثية لم يفته أن يعلّق بعض الأسانيد، وقد ارتأى أن يكون ذلك على سبيل الاختصار أيضاً بذكر ما تمس إليه الحاجة دون سوق الأسانيد بتمامها وسأذكر هنا بعض أغراض الترمذي من التعليق:

أولاً: التنبيه على كشف علّة في الحديث

قال الترمذي: (حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن سعد بن إبراهيم، عن ابن لكعب بن مالك، عن أبيه، أن النبيﷺ كان يلعق أصابعه ثلاثا. قال أبو عيسى: وروى غير محمد بن بشار هذا الحديث قال: يلعق أصابعه الثلاث)[٢].

(١) ينظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، ٢١١/١، ٢٠٢/٣، ٤٨٩/٤.

(٢) الشمائل، الترمذي رقم ١٣٧، ١٢٣/١.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

قلت: ذكر الترمذي الحديث الأول مسنداً والثاني مختصراً ومدارهما على عبد الرحمن بن مهدي. أمّا الطريق المسند فتفرّد محمد بن بشار وهو ثقة بلفظة (ثلاثاً) فجعل عدد مرات لعق الأصابع ثلاثاً، وقد شذّ في ذلك لمخالفته عدداً من الثقات.

وأمّا الطريق الثاني الذي قال فيه (وروى غير محمد بن بشار) فقد اختصر جملة من الرواة هم (أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وأحمد بن حنبل وإسحاق بن منصور ومحمد بن أبي بكر المقدمي ومحمد بن أبان) وكلهم قال (الثلاث) فجعل اللعق لعدد الأصابع لا لعدد المرات.

والذي يظهر أنّ الترمذي علّق الحديث اختصاراً لشهرة الحديث وكثرة طرقه، وأسند رواية محمد بن بشار تنبيهاً على شذوذه في اللفظة والله أعلم.

ثانيا: بيان زيادة في المتن

قال الترمذي: (حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن الحسن بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الشعبي قال: قال المغيرة بن شعبة: أهدى دحية للنبيﷺ خفين فلبسهما.

وقال إسرائيل: عن جابر، عن عامر: وجبة فلبسهما حتى تخرقا لا يدري النبي ﷺ أذكى هما أم لا)[1].

قلت: ذكر الإمام الطريق المسندة وفيها الحديث عند إهداء خفين للنبيﷺ ولبسهما. بخلاف الطريق المعلّق ففيه زيادة معناها أنّه استمر على لبس الخفين حتى تمزّقا ولم يكن يعلم النبيﷺ حتى ذلك الحين ما إذا كانت الدابة التي صُنع منها الخف قد ذُكّيت أم لا.

(١) الشمائل، الترمذي رقم ٧٤، ٨١/١.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

ثالثاً: الترجيح في اسم الراوي

قال الترمذي: (واختلف الناس في رواية هذا الحديث عن علي بن زيد بن جدعان، فروى بعضهم عن علي بن زيد، عن عمر بن أبي حرملة. وروى شعبة عن علي بن زيد فقال: عن عمرو بن حرملة، والصحيح عمر بن أبي حرملة)[1].

قلت: ذكر الإمام الحديث بمتنه وسنده كاملاً، ثمّ عقّب عليه ببيان ما يترجح لديه في اسم الراوي، وقد سلك مسلك الاختصار في موضعين:

الأوّل: علّق الإسناد على رواة مبهمين رووا عن علي بن زيد قالوا (عمر بن أبي حرملة)، وسبب إبهامه للرواة: الاختصار والتقوية بالمتابعة؛ لأنّه قد تقدّم لديه الحديث مسنداً من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن علي بن زيد عن عمر بن أبي حرملة، فجاء بالإبهام هنا للاختصار، والرواة الذين أبهمهم (حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة) تابعا فيه إسماعيل متابعة تامّة.

الثاني: علّق الإسناد على شعبة في الوجه المرجوح عنده، وبيّن أنّه أخطأ فيه مختصراً راويين بينه وبين شعبة.

والذي يظهر أنّ الإمام الترمذي قد وهم في رواية شعبة، فقد تتبعتها فلم أجد شعبة يقول (عمرو) وروايته موجودة في مسندي أحمد وأبي داود الطيالسي، وفي سنن البيهقي الكبرى، وفي جميعها يقول (عمر بن حرملة). والذي يعنينا في هذا المقام هو بيان موطن الاختصار وغرضه وليس التعقّب.

(١) الشمائل، الترمذي ١/١٧١.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

المبحث الثالث:

اختصار المتن عند الترمذي.

المطلب الأول:

حذف جزء من المتن والإشارة إليه

دأب الترمذي على حذف جزء من المتون والاقتصار على ما تمس إليه الحاجة اختصاراً وفراراً من التكرار، وكان من منهجه أن يشير إلى الجزء المحذوف من الحديث بعبارات معيّنة ستأتي، ويلجأ إلى هذا النوع من الحذف –في الغالب– عند تقدّم الحديث بتمامه، وأغراض الاختصار كثيرة، فقد يُختصر جزء من الحديث (إما لتكراره في باب آخر بكماله، أو لشهرة الحديث، أو لم يكن مراده منه في الباب إلا اللفظ الذي ذكر، فنبه على بقية الحديث، أو لغرض كان له في ذلك)[١].

ومن الأمثلة التي ساقها الترمذي قوله: (حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، وعلي بن حجر، وغير واحد، قالوا: حدثنا عيسى بن يونس، عن عمر بن عبد الله مولى غفرة قال: حدثني إبراهيم بن محمد، من ولد علي بن أبي طالب قال: كان علي، إذا وصف رسول الله ﷺ –فذكر الحديث بطوله– وقال: بين كتفيه خاتم النبوة، وهو خاتم النبيين)[٢].

فقوله (فذكر الحديث بطوله) اختصار لجزء من المتن، أمّا عن سبب هذا الاختصار فلأنّه أراد الاقتصار على الجزء الذي ينطبق على التبويب وهو (باب ما جاء في خاتم النبوة) أمّا الجزء المحذوف من الحديث فليست له علاقة بالتبويب، وبما أنّ

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض اليحصبي، ٧٤٦/٢.

(٢) الشمائل، الترمذي رقم ١٩، ٤٣/١.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

الحديث أورده كاملاً في الباب الذي سبقه[١]، كان من الأفضل أن يورده مختصراً في الموضع الثاني وقد فعل. قال عبد المحسن العبّاد مبيناً استعمال اللفظة للاختصار:

(وهنا اختصار لأنه يريد أن يبين محل الشاهد، ولا يريد أن يذكر الحديث بطوله فأشار إليه اختصاراً بقوله: فذكر الحديث)[٢].

أمّا عن استعمالات الترمذي لعبارة (فذكر الحديث بطوله) فكان في ثلاثة مواضع فقط، موضعين منهم قدّمَ الحديث تاماً في أول الكتاب فاكتفى بالإشارة في آخره، أمّا الموضع الثالث فاكتفى بالإشارة دون أن يذكر الحديث قبل ذلك.

ومن الألفاظ التي يستعملها إشارةً إلى اختصار الحديث: (وفي الحديث قصة) وقد استعملها في ستة مواضع[٣]. ومن الأمثلة عليها: (حدثنا عبد بن حميد قال: حدثنا عفان بن مسلم قال: حدثنا عبد الله بن حسان العنبري، عن جدتيه، دحيبة وعلية، عن قيلة بنت مخرمة قالت: رأيت النبيﷺ وعليه أسمال مليتين كانتا بزعفران وقد نفضته. وفي الحديث قصة طويلة)[٤].

---

(١) الحديث بتمامه: قال الترمذي: حدثنا أحمد بن عبدة الضبي البصري، وعلي بن حجر، وأبو جعفر محمد بن الحسين وهو ابن أبي حليمة، والمعنى واحد، قالوا : حدثنا عيسى بن يونس، عن عمر بن عبد الله مولى غفرة قال: حدثني إبراهيم بن محمد من ولد علي بن أبي طالب قال : كان علي إذا وصف رسول اللهﷺ قال : لم يكن رسول الله بالطويل الممغط، ولا بالقصير المتردد، وكان ربعة من القوم، لم يكن بالجعد القطط، ولا بالسبط، كان جعدا رجلا، ولم يكن بالمطهم ولا بالمكلثم، وكان في وجهه تدوير أبيض مشرب، أدعج العينين، أهدب الأشفار، جليل المشاش والكتد، أجرد ذو مسربة، شثن الكفين والقدمين، إذا مشى تقلع كأنما ينحط في صبب، وإذا التفت التفت معا، بين كتفيه خاتم النبوة، وهو خاتم النبيين، أجود الناس صدرا، وأصدق الناس لهجة، وألينهم عريكة، وأكرمهم عشرة، من رآه بديهة هابه، ومن خالطه معرفة أحبه، يقول ناعته: لم أر قبله ولا بعده مثله ﷺ.

(٢) شرح سنن أبي داود، عبد المحسن بن حمد العبّاد، ١٣/٦.

(٣) تنظر الأحاديث: ٦٦، ١٣٦، ١٧٩، ٢٥٨، ٤٠١، ٤٠٤.

(٤) الشمائل، الترمذي رقم ٦٦، ٧٤/١. والقصة التي أعرض عن ذكرها الترمذي طويلة جداً، وقد ذكرها الطبراني في المعجم الكبير، ولا يتسع المقام لذكرها لكونها تقع في قرابة ثلاث صفحات، وهي مع طولها اشتملت على ألفاظ كثيرة غريبة قليلة الاستعمال، والقصة بحد ذاتها لا تخلو من الغرابة، ناهيك عن كون سندها فيه مقال؛ لذلك تنكّب الترمذي عن إخراجها بطولها واكتفى بالاختصار والله أعلم.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

قال ابن حجر الهيتمي معلقاً على عبارة (وفي الحديث قصة): (وتركها لعدم مناسبتها لما هو فيه)[١].

والمواضع الستة التي اختصرها بقوله (وفي الحديث قصة) لم يذكرها بتمامها قبل إيرادها مما يدلّ دلالة واضحة على أنّ الاختصار والاقتصار على ذكر الشاهد من الحديث هو مقصد الترمذي من هذه العبارة.

المطلب الثاني:

حذف المتن كاملاً والإشارة إليه

كان الترمذي ممن يرى جواز اختصار الحديث وحذف المتون، وصنيعه في كتابه الجامع خير دليل على ذلك فقد بناه على الاختصار، وقد سار في الشمائل على وفق صنيعه في الجامع فاختصر المتون وقد يلجأ إلى حذفها كاملة إذا تكررت، ويشير إليها بقوله (مثله) أو (نحوه) أو (مثله بمعناه) أو (نحوه بمعناه) وغالباً ما يفعل ذلك إذا لم يجد فائدة حديثية إضافية عن المتن السابق (واعلم أنه قد جرت عادة أصحاب الحديث أن الحديث إذا روي بإسنادين أو أكثر وساقوا الحديث بإسناد أولاً، ثم ساقوا إسناداً آخر يقولون في آخره مثله أو نحوه اختصاراً)[٢].

وكان منهج الترمذي التفريقَ –في الغالب– بين الصيغتين، فيرى أنّ (مثله) تستعمل في المتن المتفق لفظاً، بخلاف (نحوه) التي تستعمل في المتن الذي فيه اختلاف يسير في ألفاظه، أو قد يكون روي بالمعنى وهذه سمة كبار المحدّثين. قال الحاكم: (إن مما يلزم الحديثي من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول: مثله، أو يقول: نحوه. فلا يحل له أن يقول مثله إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل له أن يقول نحوه إذا كان على مثل معانيه)[٣].

---

(١) أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل، أحمد بن حجر الهيتمي، ١٢٨/١.

(٢) جمع الوسائل، ملا علي القاري، ٢٣/١.

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر، الجزائري، ٧٠٧/٢،

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

أمّا مصطلحا (مثله بمعناه) و(نحوه بمعناه) فيستعملان في مطلق الاختصار سواء أوافق تمام اللفظ أم كان فيه بعض الاختلاف، وقد بلغ عدد المواضع التي حذف فيها المتون كاملة وأشار إليها بقوله (مثله) و(نحوه) أربعة عشر موضعاً، ومن الأمثلة على ذلك قول الترمذي: (حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة، عن الأسود بن قيس، عن جندب بن سفيان البجلي قال: أصاب حجٌر إصبع رسول اللهﷺ فدميت، فقال: هل أنت إلا أصبع دميت، وفي سبيل الله ما لقيت)[١].

ثمّ أعقبه بسوق إسناد آخر والإشارة إلى المتن السابق بقوله (نحوه) فقال: (حدثنا ابن أبي عمر قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الأسود بن قيس، عن جندب بن عبد الله البجلي نحوه)[٢].

وهنا نلحظ أنّه حذف المتن كاملاً واقتصر على ذكر الإسناد لتقدّم ذكره، وعدل عن قوله (مثله) إلى (نحوه) لاختلاف ألفاظ الروايتين. قال القاري: (قوله (نحوه) أي: بمعناه دون لفظه)[٣].

أمّا (نحوه بمعناه) و(مثله بمعناه) فقد بلغ عدد المواضع التي استعملها فيه: ثلاثة، وكان الإمام يستعملها إذا كان ثمة اختلاف في المتن بالزيادة أو النقصان أو الرواية بالمعنى[٤]، ومن الأمثلة على ذلك قول الترمذي: (حدثنا محمد بن طريف الكوفي، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي وائل، عن حذيفة قال:

(١) الشمائل، الترمذي رقم ٢٤٣، ٢٠١/١.

(٢) الشمائل، الترمذي رقم ٢٤٤، ٢٠١/١.

(٣) جمع الوسائل، القاري، ٣٧/٢.

(٤) ينظر مثلا الأحاديث: ٢٩٢١، ٦٠٧٢.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

لقيت النبيﷺ في بعض طرق المدينة فقال: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا نبي الرحمة، ونبي التوبة ، وأنا المقفى، وأنا الحاشر، ونبي الملاحم)[١].

ثم أعقبه بقوله: (حدثنا إسحاق بن منصور قال: حدثنا النضر بن شميل قال: أنبأنا حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر، عن حذيفة، عن النبيﷺ نحوه بمعناه)[٢].

قلت: عدل الإمام عن القول [نحوه] إلى القول [نحوه بمعناه] لأنّ رواية زر بن حبيش اقتصرت على ذكر خمسة أوصاف فقط، فلم يرد فيها (نبي الرحمة) ولا (نبي الملاحم)، بخلاف رواية أبي وائل، فلمّا حصل الاختلاف بالزيادة والنقصان استعمل [نحوه بمعناه] للإشارة إلى هذا الاختلاف والله أعلم.

(١) الشمائل، الترمذي رقم ٣٦٧، ٣٠٦/١.

(٢) الشمائل، الترمذي رقم ٣٦٨، ٣٠٦/١.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث توصلنا إلى النتائج الآتية:

١- الاختصار قد يكون بحذف المتن أو السند كاملاً، وقد يكون بحذف بعضهما دون الإخلال بالمعنى العام للحديث.

٢- كان الاختصار عند الترمذي من أهم معالم الصنعة الحديثية في كتابه، وقد وقع في قرابة خمسة وخمسين حديثاً.

٣- تنوعت أساليب الترمذي في الاختصار، فاستعمل التحويل بين الأسانيد، والعطف بين الشيوخ، والإشارة إلى اختصار الحديث، وحذف المتن كله أو بعضه.

٤- بلغ عدد الأبواب التي وقع فيها الاختصار: ثلاثين باباً، أي ما يزيد على نصف أبواب الكتاب مما يؤيد بما لا يقبل الشك حرص الإمام الترمذي على الاختصار.

٥- معظم الأحاديث التي اختصرها الترمذي قد تقدّم ذكرها كاملة في كتابه، أمّا التي لم يتقدّم ذكرها فهي التي تشتمل على قصص طويلة.

٦- للترمذي عدة أغراض من الاختصار، فتارة للاقتصار على الجزء الذي ينطبق على التبويب، وتارة فراراً من التكرار، وتارة لشهرة المتون أو الأسانيد، وتارة عند عدم وجود فائدة إضافية من المتن المذكور سلفاً، وقد يكون له أغراض أخرى.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

٧- استعمل الترمذي عباراتٍ تفيد صراحة بوقوع الاختصار كقوله (وفي الحديث قصة)، وقوله (وذكر الحديث بطوله).

٨- استعمل الإمام التعليق بغية الاختصار، وكانت له عدة أغراض منها: كشف علّة في الحديث، وبيان زيادة راوٍ في المتن، والترجيح في اسم الراوي المختلف فيه، و له غير ذلك من الأغراض.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

المصادر والمراجع

١. اختصار الحديث وأثره في الرواة والمرويات –دراسة وصفية–، سليمان بن عبد الله السعود، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ملحق العدد ١٨٣.

٢. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، خليل بن عبد الله الخليلي، (تحقيق: محمد سعيد عمر) الطبعة الأولى ١٤٠٩، مكتبة الرشد، الرياض.

٣. أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل، أحمد بن حجر الهيتمي، الطبعة الأولى ١٤١٩–١٩٩٨، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤. تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد الذهبي، (تحقيق: بشار عواد) الطبعة الأولى ٢٠٠٣، دار الغرب الإسلامي.

٥. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦. تدريب الراوي عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف)، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

٧. تقريب التهذيب، أحمد بن علي ابن حجر، (تحقيق: محمد عوامة)، الطبعة الأولى ١٤٠٦–١٩٨٦، دار الرشيد، سوريا.

٨. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة) الطبعة الأولى ١٤١٦–١٩٩٥، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

٩. الثقات، محمد بن حبان البستي، (تحقيق: محمد عبد المعيد خان) الطبعة الأولى دائرة المعارف، حيدر آباد.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

١٠. جمع الوسائل في شرح الشمائل، ملا علي بن سلطان القاري، المطبعة الشرفية، مصر.
١١. رسالة أبي داود إلى أهل مكة، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (تحقيق: محمد لطفي الصباغ)، دار العربية، بيروت.
١٢. شرح كتاب الشمائل، عبد الرؤوف المناوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة. مطبوع بهامش جمع الوسائل.
١٣. الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، محمد بن عيسى الترمذي، الطبعة الأولى ١٤١٢، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
١٤. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥. المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٦. المدخل إلى جامع الإمام الترمذي، الطاهر الأزهر خذيري، الطبعة الأولى ١٤٢٨-٢٠٠٧، مكتبة الشؤون الفنية، الكويت.
١٧. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المكتبة العتيقة ودار التراث.
١٨. معجم الفروق اللغوية، الحسن بن عبد الله العسكري، (تحقيق: محمد إبراهيم سليم)، دار العلم والثقافة، مصر.
١٩. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم ابن جماعة، (تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان)، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

٢٠. النكت الوفية على الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، (تحقيق: ماهر ياسين الفحل)، الطبعة الأولى ١٤٢٨-٢٠٠٧، مكتبة الرشد.

٢١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد ابن خلكان، (تحقيق: إحسان عباس) دار صادر، بيروت.